

مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030

نايف لافي المطيري، محمد عبود الحراشنة *

ملخص

هدفت هذه الدراسة الكشف عن واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل، وبناء مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي مستخدمة مجموعات التركيز (Focus Group) لجمع البيانات من (120) معلماً، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع التعليم في المملكة العربية السعودية لا يحقق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل، كما بنت الدراسة في ضوء اقتراحات المعلمين مقترحاً تربوياً لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وأوصت الدراسة بوضع مؤشرات واقعية لسير التعليم نحو تلبية المتطلبات الأساسية المستقبلية في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030، وتحديد معايير دقيقة للمساءلة في النظام التعليمي.

الكلمات الدالة: مقترح تربوي، المتطلبات الأساسية المستقبلية، التنمية، تلبية حاجات سوق العمل، رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

المقدمة

منذ تأسيس المملكة العربية السعودية والمملكة تتبنى التخطيط بمستوياته المختلفة لتحقيق التنمية والتطور، وقد جرى التدرج في تطبيق خطط تنموية خمسية طموحة متتالية؛ وصولاً لخطة التنمية العاشرة الحالية، التي توجت بالرؤية الطموحة للمملكة (2030). وهي خطة استراتيجية تنموية شاملة، وتحتاج لمزيد من الدراسة والتقييم في كل مجال من مجالاتها، حيث إن الرؤية المستقبلية للمملكة (2030) تعد المستوى الأعلى من مستويات التخطيط، التي توجه خطط التنمية الشاملة والقطاعية في المملكة.

وعند مراجعة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 يتبين أن القيادات التي وضعت هذه الرؤيا أرادت للملكة العربية السعودية تحقيق التنمية في جميع مجالات الحياة، فقد أورد سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان (2016) في رؤيا المملكة 2030 ما يأتي: رؤيتنا لبلدنا التي نريدها، دولة قوية مزدهرة تتسع للجميع، دستورها الإسلام ومنهجها الوسطية، تتقبل الآخر، سنرحب بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشركنا البناء والنجاح.

كما أورد سمو ولي العهد ما يأتي: المرتكزات الثلاثة لرؤيتنا: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية؛ وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي، سنفتح مجالاً أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكاً بتسهيل أعماله، وتشجيعه، لينمو ويكون واحداً من أكبر اقتصادات العالم، ويصبح محركاً لتوظيف المواطنين، ومصدراً لتحقيق الازدهار للوطن والرفاه للجميع. هذا الوعد يقوم على التعاون والشراكة في تحمل المسؤولية.

ويُستشف من رؤيا المملكة 2030 أنها رؤيا شاملة تتطلب تناسق جميع الجهود والأطراف للعمل في شتى المجالات لتحقيق تأزر وانسجام في تحقيق التنمية، بحيث يستفيد المجال الصناعي من المجال التعليمي والتجاري، ويستغل المجال الصحي طاقات المجال التعليمي، وهكذا. ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. فقد جاء في رؤية المملكة 2030 أن ورؤية المملكة تعتمد على (3) محاور وهي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، وهذه المحاور تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهدافنا وتعزيز الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.

ولا شك أن للتعليم الفاعل دوراً مهماً في تحقيق هذه الرؤية، بل يمكن القول إن التعليم هو المحرك الرئيس لتحقيق هذه الرؤية

* الكويت؛ وجامعة ال البيت، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/12/3، وتاريخ قبوله 2019/1/20.

وتلبية متطلبات تحقيقها في مؤسسات المملكة، إذ يبين سمو ولي العهد الامير محمد بن سلمان (2016) في رؤية المملكة 2030 أن هذه الرؤية تبدأ من المجتمع، وإليه تنتهي، ويمثل المحور الأول أساساً لتحقيق هذه الرؤية وتأسيس قاعدة صلبة لازدهارنا الاقتصادي، وينبثق هذا المحور من إيماننا بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفرادها وفق المبادئ الإسلامية، ومنهج الوسطية والاعتدال، معترزين بهويتهم الوطنية، وفخورين بإرثهم الثقافي العريق في بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكنة.

وتكتسب رؤية السعودية (2030) أهميتها من كونها خارطة طريق واضحة المعالم أعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية بما يمكن جميع مكونات الدولة البشرية والمادية في الاثنتي عشرة سنة المقبلة من السير وفق خطط مدروسة، وبما يمكن من استنهاض همم أفراد المجتمع وتوجهها نحو مستقبل واعد. ويمكن ملاحظة ارتباط بعض الأهداف الإستراتيجية في مجال التعليم وهو مجال دراستنا بأهداف الرؤية (2030) الآتية:

- ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن.
- ترويض المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية.
- التعليم لكافة شرائح الطلاب.

إن ارتباط تلك الأهداف في رؤية المملكة 2030 يجعل الربط بين دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل نوع من تكامل الجهود نحو تحقيق تلك الرؤية.

إن وضع تصور واضح لرؤية (2030) من خلال القيام بتنفيذ عدد من البرامج التي أسهمت ومهدت الطريق أمام الرؤية (مثل) برنامج إعادة هيكلة الحكومة، برنامج الرؤى والتوجهات، برنامج تحقيق التوازن المالي، برنامج إدارة المشروعات، برنامج مراجعة الأنظمة، برنامج قياس الأداء)، ولضمان تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية (2030) تم العمل على إطلاق مجموعة من البرامج التنفيذية التي سيكون لها كبير الأثر في تحقيقها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية، برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة، برنامج رأس المال البشري، برنامج التحول الوطني، برنامج الشراكات الاستراتيجية، برنامج التوسع في التخصص، برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي (رؤية المملكة 2030 على الرابط الآتي:

<http://vision2030.gov.sa/ar>

وترتبط رؤية المملكة 2030 باحتياجات سوق العمل السعودي، وما تمثله من وظائف متاحة في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي، ويقصد به في هذه الدراسة تلبية احتياجات القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسساته الأهلية من الكوادر السعودية المؤهلة، وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم، وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة (العقيل، 2007). ومن مصادر إعداد الشباب لسوق العمل في المملكة العربية السعودية: الجامعات، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعاهد الإدارة العامة، لهذا فإن الربط بين دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل ربط يتطلبه الفهم الشامل لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

إذ إن رؤية المملكة 2030 تهدف إلى جعل مخرجات التعليم تتوافق مع متطلبات سوق العمل، ففاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل لا تتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، إذ تشير إحصاءات صادرة من الهيئة العامة للإحصاء السعودية (www.cdsi.gov.sa/ar) توضح هذه الإحصاءات أن حجم عدد طلاب المرحلة الثانوية عام 2015 (1808728)، وأن حجم طلبة التعليم فوق المتوسط والتعليم الجامعي (185122). وأن حجم عدد الطلبة الدارسين في الخارج (21356) وعدد الطلبة بمعاهد التدريب (18199) متدرباً. وأن معدل البطالة للسعوديين في الربع الثاني من عام 2016 قد بلغ (11.6%).

ولهذا فإن النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية وفقاً لهذه الرؤية مطالب بتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية للتنمية في جميع مجالات الحياة، وتلبية حاجات المجتمع السعودي المتنامية، وتكييف مخرجات التعليم لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية بما يحقق التنمية ويلبي حاجات سوق العمل. ولا عجب أن نجد الكثير من الدراسات التي تناولت رؤية المملكة 2030 من زوايا مختلفة، ولكن ما يهمنا في دراستنا هذه تلك الدراسات التي تناولت مجال التعليم في المملكة وفقاً لرؤية المملكة 2030، كما تم التطرق لبعض الدراسات التي تناولت احتياجات سوق العمل، ومن هذه الدراسات: دراسة التوجيهي والمحيميد (2017) التي سعت إلى بناء تصور مقترح لمخرجات برامج إعداد المعلم في مرحلة البكالوريوس في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، واهتمت الدراسة بإعداد المعلمين في تخصص العلوم الشرعية واللغة الإنجليزية على وجه التحديد، واستخدمت الدراسة

المنهج النوعي للإجابة عن أسئلة الدراسة عبر أداتي تحليل الأدبيات (Historical Analysis) ومجموعات التركيز (Focus Group)، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود نظامين في عملية إعداد المعلمين، وهما: النظام التتابعي والنظام التكاملي، ولكل واحد منهما مزايا وعيوب، كما تنحصر مكونات إعداد المعلمين في ثلاث مكونات، هي: المعرفي التخصصي، والمهني المهاري، والثقافي، كما كشفت نتائج الدراسة أن لمهنة المعلم مجموعة كبيرة من المتطلبات الإدارية والتنظيمية، كما توصلت الدراسة لبناء تصور لإعداد المعلمين في ضوء رؤية المملكة (2030).

وهدفت دراسة جهني وأبو الفضل (2017) البحث في مفهوم التعلم مدى الحياة بوصفه حلاً للفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، كما تهدف الدراسة إلى بيان أثر العولمة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية في احتياجات سوق العمل، كما تهدف الدراسة إلى تقديم تصور مقترح بعد عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين لبيان مدى ملاءمته لتحقيق أهداف 2030، وقد توصلت الدراسة إلى بناء تصور لدور عادات خدمة المجتمع من خلال ثلاث عمليات: التخطيط والتنفيذ والتقييم، وذلك لتوضيح دور مؤسسات التعليم العالي (عادات خدمة المجتمع) في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، مما يعمل على تحقيق أهداف رؤية 2030.

وهدفت دراسة الزكي (2017) إلى تقديم تصور مقترح لتسويق الخدمات الجامعية لتعزيز الموارد المادية للجامعات السعودية وفقاً للتوجهات العامة لرؤية المملكة 2030، واعتمدت الدراسة المنهج النوعي، وتم الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة حول طبيعة الخدمات الجامعية وخصائصها، ومفهوم تسويق الخدمات الجامعية، ومبررات التوجه التسويقي للجامعات، ومزايا التسويق الجامعي وأهميته، وآليات التسويق الجامعي، ومتطلبات نجاح التسويق الجامعي، وفي ضوء ما سبق قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتسويق الخدمات الجامعية في ضوء رؤية المملكة 2030.

وسعت دراسة المخلافي (2017) إلى التعرف على جهود الحكومة لتطوير منظومة التعليم لريادة الأعمال في الجامعات الحكومية، وبما يؤدي إلى بناء طلبة مزودين بمهارات وقدرات ريادية عالية يمكنهم تأسيس شركات ناجحة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني تعبيراً لرؤية 2030، لقد تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي المسحي لاستقصاء وجهات نظر (50) أستاذاً جامعياً من أساتذة ريادة الأعمال في الجامعات الحكومية بمدينة الرياض نحو الجهود والمبادرات الحكومية في هذا المجال، وكيفية تطوير منظومة التعليم لريادة الأعمال فيها. وقد انتهت عملية التحليل الكيفي والكمي إلى جملة من النتائج من أبرزها ما يلي: عدم وجود برنامج أو مسار متخصص في ريادة الأعمال في الجامعات الحكومية حتى الآن، وأن مقررات ريادة الأعمال تُقدم فقط ضمن كليات إدارة الأعمال وأقسام السنة التحضيرية، وأن (30%) فقط من إجمالي الجامعات الحكومية تقدم مقرر ريادة الأعمال بمفهومه الحقيقي، وفي الجانب الميداني توصلت الدراسة إلى ما يلي: أن غالبية القائمين بتدريس مقررات ريادة الأعمال من أفراد الدراسة (83%) ينتمون إلى حقل إدارة الأعمال بتخصصاته المختلفة، ويشكل المتخصصون في نسبة ضئيلة جداً (0.25%) فقط، وأن منظومة التعليم لريادة الأعمال في الجامعات الحكومية تعاني من ضعف كبير من حيث عدم الاهتمام بتنظيم زيارات ميدانية للطلبة إلى الشركات الريادية، وعدم توافر مقررات دراسية كفيلة بإعداد طلبة لديهم القدرة والروح الريادية العالية، وعدم تبني طرق حديثة في تدريس ريادة الأعمال، وضعف العلاقة بين الجامعات الحكومية وقطاع ريادة الأعمال في المملكة.

وهدفت دراسة العتيبي (2016) الكشف عن مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية في المملكة العربية السعودية، وأهم انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتفسير مشكلة عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، ودراسة ارتباط البطالة وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل بجدوى الإنفاق والحاجة لترشيده الإنفاق المتزايد على التعليم العالي، وتأسيس أسباب مشكلة البطالة بين الشباب بالمملكة، بالإضافة للتعرف على بعض مؤشرات التعليم العالي بالمملكة بهدف التخطيط المستقبلي على أسس واقعية تلبي طموحات الدولة والمجتمع من ناحية وحاجات ومتطلبات المشروعات الخاصة من ناحية أخرى، والتعرف على متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي. اتبعت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية السابقة وأيضاً من الإحصاءات المنشورة، وكشفت النتائج عن ضرورة توفير الحوافز للتخصصات التي تقابل احتياجات سوق العمل. وضرورة الاهتمام بالجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة. وضرورة إعادة النظر ومشاركة القطاع الخاص في تحديد المناهج الحالية.

وهدفت دراسة الحسيني (2016) إلى رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي من خلال التعرف إلى إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلبة الجامعيون الدارسون في درجة البكالوريوس وما يعادلها في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل،

وما يواجهه الأكاديميون والطلبة من معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك التكامل وسبل التغلب على الصعوبات وطرق تذليلها، ولتحقيق أهداف الدراسة تبنت الدراسة ثلاث أدوات، هي الاستبانة والمقابلة وتحليل تقارير مشاريع التخرج التي كتبها الطلبة، وذلك لجمع البيانات من الأكاديميين والطلبة المنتمين إلى عشر جامعات وكليات جامعية بسلطنة عمان. فقد تكونت عينة الدراسة من (177) طالباً جامعياً و(139) أستاذاً أكاديمياً. أكدت نتائج الدراسة أن مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل وتعريف الطالب بوظيفته المستقبلية عندما تربط تلك المشاريع بسوق العمل وتتاح الفرصة للطلبة الجامعي للتفاعل في أثناء عمل المشروع مع البيئة الحقيقية لوظيفته المستقبلية.

كما هدفت دراسة وزارة الخارجية والتخطيط في فلسطين (2012) إلى استقصاء مشكلة الخريجين في قطاع غزة كماً ونوعاً في محاولة لوضع حلول خلاقة في هذا المضمار، وقد قام الباحثون بتحليل المؤشرات الرقمية المتعلقة بالخريجين وسوق العمل، كما وظّفوا مجموعة من الاستبانات لقياس مجموعة من المتغيرات في مجال التعليم العام، والتعليم الجامعي وسوق العمل، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة منها: بلغ عدد الخريجين العاطلين عن العمل في العام (2010) من حملة الدبلوم المتوسط فما فوق (35200) خريج من أصل (102300) خريج أي بنسبة بطالة (34.4%) وهو مؤشر بالغ الخطورة، وقد تراوحت نسبة البطالة بين (35%-52%) بين خريجي التخصصات الآتية: العلوم التربوية واعداد المعلمين، الحاسوب، الصحافة والإعلام، العلوم الاجتماعية والسلوكية والمهن الهندسية والمعمارية. كما كشفت النتائج دور المناهج وطرائق التدريس في تفاقم مشكلة البطالة، وسوء التخطيط للحقل التعليمي وسوق العمل

ودراسة صائغ (2003) التي هدفت وضع رؤية مستقبلية للعام 2020م تتضمن أهم الاستراتيجيات والسياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية بوصف التعليم أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها في سد احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حالة من الخلل وعدم التوازن وعدم الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وعلى وجه التحديد من القوى العاملة، ونادى إلى ضرورة وضع السياسات التي تلزم القطاع التعليمي بتكوين مخرجات ذات مواصفات سلوكية وعلمية ومهنية تتناسب مع احتياجات سوق العمل. وأكد الباحث في دراسته على أهمية تفعيل شراكة القطاع الخاص في التعليم من خلال: -العمل على زيادة توظيف المخرجات التعليمية ومد جسور العمل المشترك مع مؤسسات التعليم العالي لإزالة المعوقات والأسباب المؤدية إلى تدني مستوى التوظيف لخريجي النظام التعليمي في القطاع الخاص. واتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى إيجاد الحلول العملية لهذه القضية مثل تطبيق أساليب "التعليم التعاوني"، والمشاركة في وضع الخطط والبرامج الدراسية والأكاديمية، وتبادل الخبرات والزيارات بين ميداني التعليم والعمل.

يتبين من الدراسات السابقة أن هناك حالة من الخلل وعدم التوازن وعدم الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وعلى وجه التحديد من القوى العاملة (صائغ، 2003) وأن هناك صعوبات وتحديات يواجهها الأكاديميون والطلبة تحول دون إسهام مشاريع التخرج في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل (الحسيني، 2016)، وجود انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية لمشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية في المملكة العربية السعودية، إضافة لمشكلة عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل (العتيبي، 2016).

كما يتبين من الدراسات السابقة أن هناك حاجة إلى بناء طلبة مزودين بمهارات وقدرات ريادية عالية يمكنهم تأسيس شركات ناجحة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني تفعيلاً لرؤية 2030 (المخلافي، 2017)، وحاجة لدى الجامعات السعودية لتسويق الخدمات الجامعية لتعزيز الموارد المادية لها وفقاً للتوجهات العامة لرؤية المملكة 2030 (الزكي، 2017)، وحاجة لإعداد المعلم في مرحلة البكالوريوس في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (2030) (التويجري والمحميد، 2017). كما اقترح (جهني وأبو الفضل، 2017) اعتماد مفهوم التعلم مدى الحياة بوصفه حلاً للفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

وقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة المنهج النوعي، واستخدمت المقابلات والاستبانات لجمع البيانات. وتتميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة بأنها تسعى لبناء مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وفقاً لتصورات معلمين يحتكون بالواقع، ويرصدون بعض مؤشرات التقدم في رؤية المملكة 2030.

مشكلة الدراسة:

إن الموازنة بين التعليم وتحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للمداولة عندما كان سوق العمل

السعودي يستوعب جميع خريجي الجامعات، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعاهد الإدارة العامة، ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل السعودي قد جعلت مثل هذه الموازنة قضية جوهرية، ولا تزال بعض الدراسات تكشف عن وجود خلل وعدم توازن وعدم موازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل (صائغ، 2003)، أو وجود صعوبات وتحديات في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل (الحسيني، 2016)، إضافة لمشكلة عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل (العتيبي، 2016). وتشير إحصاءات وزارة العمل إلى أن نسبة البطالة لا تتجاوز (5%) من الذين بلغوا سن العمل، وأن عدد طالبي العمل الحقيقيين قد بلغ (154600) في جميع مناطق المملكة. إلا أن هناك عدداً من التقديرات المستقلة الأخرى تشير إلى أن الرقم الحقيقي أربعة أضعاف الرقم السابق، وأن البطالة في السعودية تزيد عن (20%) من السعوديين الذين بلغوا سن العمل (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، 2007).

وبمجيء رؤية المملكة 2030 لتكون خارطة طريق واضحة المعالم أعدت لتسير بالمملكة نحو مستقبل مشرق في جميع المجالات التنموية، وبناء تآزر بين جميع مؤسسات المملكة، ومنها المؤسسة التربوية والمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها من المؤسسات في القطاع العام والقطاع الخاص، ولهذا فإن الحاجة إلى الكشف عن واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل، وبناء مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 يأتي متابعاً لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال مؤشرات أداء واقعية تبين مدى النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 وهو أمر لا مفر منه، إذ لا يمكن الانتظار حتى عام 2030 لرؤية تحقق الأهداف دون متابعة ودراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الكشف عن واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل من وجهة نظر المعلمين.
- بناء مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

أسئلة الدراسة:

1. ما واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل من وجهة نظر المعلمين؟
2. ما المقترح التربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من وجهة نظر المعلمين؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها الذي يتناول بناء مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وتتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تتزامن هذه الدراسة مع الرؤية الريادية للمملكة العربية السعودية (2030) التي تستهدف تفعيل دور التعليم في التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل.
2. تأتي هذه الدراسة للكشف عن واقع دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل، وتعديل النظام التعليمي بما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
3. تسعى الدراسة لبناء مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وقد يستفاد من هذا المقترح في تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030.
4. تتوافق هذه الدراسة مع استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (أفاق) التي تسعى للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على تقديم مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية

لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ويتحدد تعميم نتائج هذه الدراسة بصدق أداتها وثباتها، وجدية استجابة المعلمين أثناء المقابلة.

- **الحدود البشرية:** جرى تطبيق أداة الدراسة على عينة مكونة من (120) معلماً من معلمي المرحلة الثانوية في مدينة الرياض.

- **الحدود الزمانية:** جرى تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي (2017/2018).

مصطلحات الدراسة:

- **المقترح التربوي:** مجموعة من الآراء والأفكار التي تم جمعها من معلمي المرحلة الثانوية في مدينة الرياض، التي تشكل صورة ذهنية عن دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

- **سوق العمل:** وهو تلبية احتياجات القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسساته الأهلية من الكوادر السعودية المؤهلة، وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم، وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة (العقيل، 2007). ويعرّف في هذه الدراسة بقدرة مخرجات التعليم على مد القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسساته الأهلية بالموارد البشرية السعودية المؤهلة والمتخصصة التي تلزمه لمواكبة التطور والتنمية وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

- **رؤية المملكة العربية السعودية 2030:** هي رؤية شاملة أطلقتها المملكة العربية السعودية تركز على مرتكزات ثلاث: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي؛ لتفتح مجالاً أرحب للقطاع الخاص ليكون شريكاً، بتسهيل أعماله، وتشجيعه، لينمو ويكون واحداً من أكبر اقتصادات العالم، ويصبح محركاً لتوظيف المواطنين، ومصدراً لتحقيق الازدهار للوطن والرفاه للجميع (سمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، 2016).

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج النوعي في جمع البيانات حيث يتم الرجوع إلى المعلمين بوصفهم أهل خبرة ميدانية لجمع بيانات حول مقترحاتهم التربوية لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، حيث تضمن البحث عمل مجموعات التركيز وإجراء مقابلات؛ ليتم الوصول إلى تقديم مقترح تربوي يتلاءم مع أهداف الدراسة ويجب عن أسئلتها.

ويعد استخدام البحث النوعي (Qualitative Research) في الأبحاث التربوية وفقاً لـ (Marriam, 2007) اتجاهاً ينادي به جل علماء ومفكري التربية في دول العالم الأول، حيث يهدف البحث النوعي إلى دراسة ظاهرة ما، وفهمها فهماً حقيقياً من جوانب متعددة، وإيجاد معنى متجدد لها، ولهذا النوع من مناهج البحث أدوات عديدة لجمع البيانات منها على سبيل المثال لا الحصر: الملاحظة، والمقابلة، وتحليل الأدبيات، ومجموعات التركيز، بينما طرق البحث فيه تشمل دراسة الحالة، الإثنوجرافي، المقارنة، الدراسة التفسيرية (Schram, 2006)، ولأن الدراسة انتهجت مجموعات التركيز فمن المناسب إعطاء لمحة عنها.

مجموعات التركيز (Focus Group): هي إحدى أدوات جمع البيانات في الأبحاث النوعية، وقد ظهرت ابتداءً في المجالات التجارية ثم انتقلت إلى العلوم الإنسانية والتطبيقية في أربعينيات القرن الميلادي الماضي، تهدف مجموعات التركيز إلى جمع بيانات نوعية من أفراد يتم تشكيلهم على كل مجموعات بشكل منظم ومتناغم بحيث يضمن التفاعل بين أفراد المجموعة وعدم وجود تنازع وتشتت في البيانات المرجو جمعها. لحصر جميع ردود المشاركين في مجموعة التركيز يتم تسجيلهم صوتياً بينما يقوم الباحث بدور الموجه والمساعد لدفة النقاش. ويتم تحليل البيانات المحصلة من مجموعات التركيز بعد تفرغها وترتيبها بشكل منظم ومنطقي أو استقرائي؛ ليستخلص بعدها نتائج تحمل أحكاماً نوعية ذات مصداقية عالية للحالة محل الدراسة (Schram, 2006).

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي المرحلة الثانوية في مدينة الرياض، ويبلغ عددهم (7963) معلماً، وتكونت عينة الدراسة من (120) معلماً من معلمي المرحلة الثانوية في مدينة الرياض، وقد لجأ الباحث إلى الاختيار العشوائي لثمان مدارس ثانوية بمدينة الرياض، وجرى مخاطبة مدرّاء المدارس المختارة، حيث رشح مدرّاء المدارس (15) معلماً عن كل مدرسة، وجرى تقسيم عينة الدراسة وفق التخصص إلى مجموعات؛ لكي يتحقق التفاعل بين أفراد المجموعة، وتقليل التنازع والتشتت الذي يمكن أن يحدث في أثناء جمع البيانات، وقد تكونت كل مجموعة من (5) معلمين، وقام الباحث بإدارة النقاش من خلال طرح سؤالين في المقابلة لدراسة مقترحات المعلمين التربوية حول واقع دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ووصف مقترحات المعلمين التربوية لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في

تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 دون تأثير الباحث على مقترحاتهم.
أداة الدراسة:

قام الباحث ببناء أداة مقابلة شبة المفتوحة بالرجوع لدراسات استخدمت المقابلة في جمع البيانات كدراسة التوجيهي والمحيميد (2017) ودراسة المخلافي (2017)، والاستفادة منها في بناء دليل لمقابلة معلمي المرحلة الثانوية، وقد تضمن الأداة جمل التهيئة والترحيب بالمجموعة، وسؤالين رئيسيين لإدارة النقاش، وهما:

"ما واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل؟"

"ما المقترح التربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟"

وقد جرى أخذ الموافقة من مجموعات التركيز باستخدام التسجيلات الصوتية خلال المقابلة، وذلك لتوخي الدقة في تحيل الأفكار المطروحة.

وللتحقق من صدق دليل المقابلة جرى عرضه على ذوي الخبرة والاختصاص في بعض الجامعات السعودية، لإبداء ملاحظاتهم حول ارتباط الأسئلة بهدف الدراسة وأهداف المقابلة، فقد تم إجراء (8) مقابلات لمجموعات التركيز، واستمرت مدة المقابلة من (1 ساعة إلى 2 ساعة) بحسب ما سمح به وقت المعلمين خلال اليوم الدراسي.

ولضبط إجراءات المقابلة والتأكد من مؤشرات الصدق المتبادلة تم الابتعاد عن الاستنتاجات في وصف ما يقوله المشاركون في الدراسة عند المقابلة، واستخدام أدوات تكنولوجية عند المقابلة متمثلة بالمسجل، كما تم تدوين الملاحظات كتابياً أثناء المقابلة، وتم عرض ما قاله المشارك له، وإعطائه فرصة الحذف أو الإضافة بعد المقابلة. علماً أن المقابلة جرت في غرف مخصصة لضمان الهدوء والراحة لأفراد هذه الدراسة.

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم ما يأتي:

- الاطلاع على الأدب التربوي المتعلق برؤية المملكة العربية السعودية 2030، ودور التعليم في تحقيق التنمية، وكيفية تلبية التعليم لحاجات سوق العمل.
- مراجعة بعض الدراسات التي استخدمت المنهج النوعي ومجموعات التركيز كدراسة (التوجيهي والمحيميد، 2017)، والاستفادة منها في تطبيق هذا المنهج.
- بناء أداة الدراسة لجمع البيانات باستخدام المقابلة، والتحقق من صدق الأداة وثباتها.
- مخاطبة المسؤولين في إدارة التربية والتعليم في مدينة الرياض لتسهيل إجراءات الدراسة.
- مخاطبة ثمان مدارس من المدارس الثانوية في مدينة الرياض لترشيح (15) معلماً للمشاركة في مجموعات التركيز.
- إطلاع المعلمين المرشحين للمقابلة في مجموعات التركيز حول أهداف الدراسة، وكيفية تقسيمهم إلى مجموعات، وزمن عقد المقابلات، وكيفية تسجيل الأفكار في المقابلات.
- جرى عقد (8) مقابلات لمجموعات التركيز، جرى خلالها تسجيل الأفكار كتابة كما جرى استخدام التسجيلات الصوتية، وجرى عرض استجابات المعلمين لأسئلة المقابلة لتعديلها قبل اعتمادها.
- تم تحليل استجابات المعلمين في مجموعات التركيز، وجرى تبويبها، وتصنيفها وتحليلها وصولاً لإجابة أسئلة الدراسة.
- في ضوء تحليل استجابات المعلمين جرى بناء مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، كما جرى وضع بعض التوصيات.

تحليل البيانات وتفسير النتائج

يتناول هذا الجزء الجوانب المتعلقة بتحليل البيانات التي جرى الحصول عليها من مجموعات التركيز للتوصل إلى إجابات أسئلة الدراسة كما يلي:

تم البدء بتحليل البيانات النوعية المحصلة من أداة مقابلة مجموعات التركيز فور الانتهاء من إجراء المقابلات، حيث تم حصر جميع استجابات المشاركين في مجموعات التركيز حول واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل، وحصر مقترحاتهم التربوية لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل

وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030. من خلال تدوين استجاباتهم والرجوع للتسجيلات الصوتية التي تمت في أثناء المقابلة، وقد قام الباحث بالاستعانة بمحلل مستقل في تفرغ البيانات المجموعة وتصنيفها وترتيبها بشكل منطقي أدى إلى استقراء نتائج يمكنها الإجابة عن سؤال الدراسة التالي:

"ما واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل من وجهة نظر المعلمين"

أشارت نتائج هذا السؤال إلى وجود وجهتي نظر متباينتين حول واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل من وجهة نظر المعلمين، ويمكن تلخيصها كما في الجدول (1)

جدول (1) وجهات نظر المعلمين حول واقع فاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل

وجهة النظر	المربرات	العدد	النسبة
لا يحقق التعليم التنمية ولا يلبي احتياجات سوق العمل	لا تزال فرص العمل للأमीين والأميات أكبر من فرص العمل للمتعلمين. لا تزال التخصصات في الجامعات مثلما هي، ولم تتغير بعض التخصصات رغم إشباع سوق العمل بها. لا يوجد ربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. لا تزال اختيارات الطلبة للتخصصات الجامعية تخضع لرغبات الوالدين ونظرة المجتمع لنوع الدراسة. لم يتم تغيير نظرة المجتمع للحرف اليدوية وأهميتها في المجتمع. لا يزال المجتمع السعودي يحتاج للعمالة الوافدة، ولم يلبي احتياجاته من بعض المهن من أبناء البلد. لا يتم دعم التوجهات المهنية في المرحلة الثانوية والمتوسطة من خلال برامج توجيه مهني متخصصة. أجور المهن التعليمية والوظائف المكتتبية مناسبة جداً للقضاء المهن التي يحتاجها سوق العمل.	83	69%
يحقق التعليم التنمية ويلبي احتياجات سوق العمل	جرى اعتماد برامج كثيرة للتأكيد على الانضباط في النظام التعليمي، والجدية في الممارسة التعليمية، وتفعيل الأنشطة وحضور الملتقيات والفعاليات. اعتمدت أنظمة ضمان الجودة التي تتضمن بعض معايير تلبية النظام التعليمي لاحتياجات المجتمع المحلي وسوق العمل من التخصصات اللازمة. إعادة هيكلة قطاع التعليم، بناء حوافز تشجيعية لإدارة التغيير في المدارس. إعادة صياغة بعض الأنظمة والتعليمات والقواعد التنفيذية التي تحكم عمليات تطوير العمل المدرسي والجامعي. تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب ورؤية المملكة 2030. رفع فاعلية التطوير والتدريب المهني بشكل مستمر. الاستفادة القصوى من الإمكانيات البشرية والموارد والتجهيزات والمباني.	37	31%
المجموع		120	100%

يتبين من الجدول (1) أن (69%) من أفراد الدراسة يرون أن التعليم لا يحقق التنمية ولا يلبي احتياجات سوق العمل، مبررين ذلك بعدة مبررات منها: لا تزال فرص العمل للأमीين والأميات أكبر من فرص العمل للمتعلمين، ولا تزال التخصصات في الجامعات مثلما هي، ولم تتغير بعض التخصصات رغم إشباع سوق العمل بها، ولا يوجد ربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ولا تزال اختيارات الطلبة للتخصصات الجامعية تخضع لرغبات الوالدين ونظرة المجتمع لنوع الدراسة، ولم يتم تغيير نظرة المجتمع للحرف اليدوية وأهميتها في المجتمع، ولا يزال المجتمع السعودي يحتاج للعمالة الوافدة ولم يلبي احتياجاته من بعض المهن من أبناء البلد، ولا يتم دعم التوجهات المهنية في المرحلة الثانوية والمتوسطة من خلال برامج توجيه مهني متخصصة، وإن أجور المهن التعليمية والوظائف المكتتبية مناسبة جداً للقضاء المهن التي يحتاجها سوق العمل.

كما يتبين من الجدول (1) أن (31%) من أفراد الدراسة يرون أن التعليم يحقق التنمية ويلبي احتياجات سوق العمل، مبررين

ذلك بعدة مبررات منها: جرى اعتماد برامج كثيرة للتأكيد على الانضباط في النظام التعليمي والجدية في الممارسة التعليمية، وتفعيل الأنشطة وحضور الملتقيات والفعاليات، كما اعتمدت أنظمة ضمان الجودة التي تتضمن بعض معايير تلبية النظام التعليمي لاحتياجات المجتمع المحلي وسوق العمل من التخصصات اللازمة، وجرى إعادة هيكلة قطاع التعليم وبناء حوافز تشجيعية لإدارة التغيير في المدارس، وإعادة صياغة بعض الأنظمة والتعليمات والقواعد التنفيذية التي تحكم عمليات تطوير العمل المدرسي والجامعي، كما تم تطوير المناهج التعليمية بما يتناسب ورؤية المملكة 2030، ورفع فاعلية التطوير والتدريب المهني بشكل مستمر، والاستفادة القصوى من الإمكانيات البشرية والموارد والتجهيزات والمباني.

وقد كانت نتائج البيانات التي جمعت للإجابة عن السؤال الثاني:

"ما المقترح التربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من وجهة نظر المعلمين؟" كما يأتي:

أشارت نتائج هذا السؤال إلى أنه يمكن تقديم مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من وجهة نظر المعلمين، ويمكن تلخيص مقترحات المعلمين التربوية وعرضه كما يأتي:

أولاً: منطلقات ومبررات المقترح التربوي:

- تأتي رؤية المملكة 2030 للتأكيد على أهمية دور المملكة العربية السعودية في تلاقي الحضارات والثقافات، من خلال استغلال بعض الخصائص التي تتمتع بها المملكة، كالعمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

- رؤية المملكة 2030 تمثل خطة استراتيجية تنمية شاملة، وتعد المستوى الأعلى من مستويات التخطيط، التي توجه خطط التنمية الشاملة والقطاعية في المملكة، وتحتاج لتأزر جميع الجهود لتحقيقها، كما تحتاج لمزيد من الدراسة والتقييم في كل مجال من مجالاتها، لذلك فإن النظام التعليمي في المملكة العربية السعودية مطالب بالعمل على تحقيق هذه الرؤية، من خلال مد سوق العمل بالكادر البشري المدرب، المبدع، القادر على التكيف مع تغيرات المستقبل التي تجملها رؤية المملكة للعام 2030.

- يحمل المقترح التربوي في طياته أفكاراً مستمدة من واقع نظام التعليم في المملكة، لتفعيل النظام التعليمي وتوجيهه نحو تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل.

- اتجاه جميع المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية لدراسة تأثير رؤية المملكة 2030 على واقع الحياة في المجتمع السعودي من مختلف الجوانب والمجالات.

- ضعف مواءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل المحلية نتيجة ضعف اتقان الخريجين للمهارات، وعدم امتلاكهم لمهارات التقنية الحديثة ومهارات الاتصال والتواصل في بيئة العمل.

ثانياً: أهداف المقترح التربوي:

- بناء إطار نظري فلسفي يبين دور النظام التعليمي في تحقيق رؤية المملكة 2030.

- تقديم تصور واقعي لفاعلية التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل من وجهة نظر المعلمين.

- تقديم مقترح تربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من وجهة نظر المعلمين.

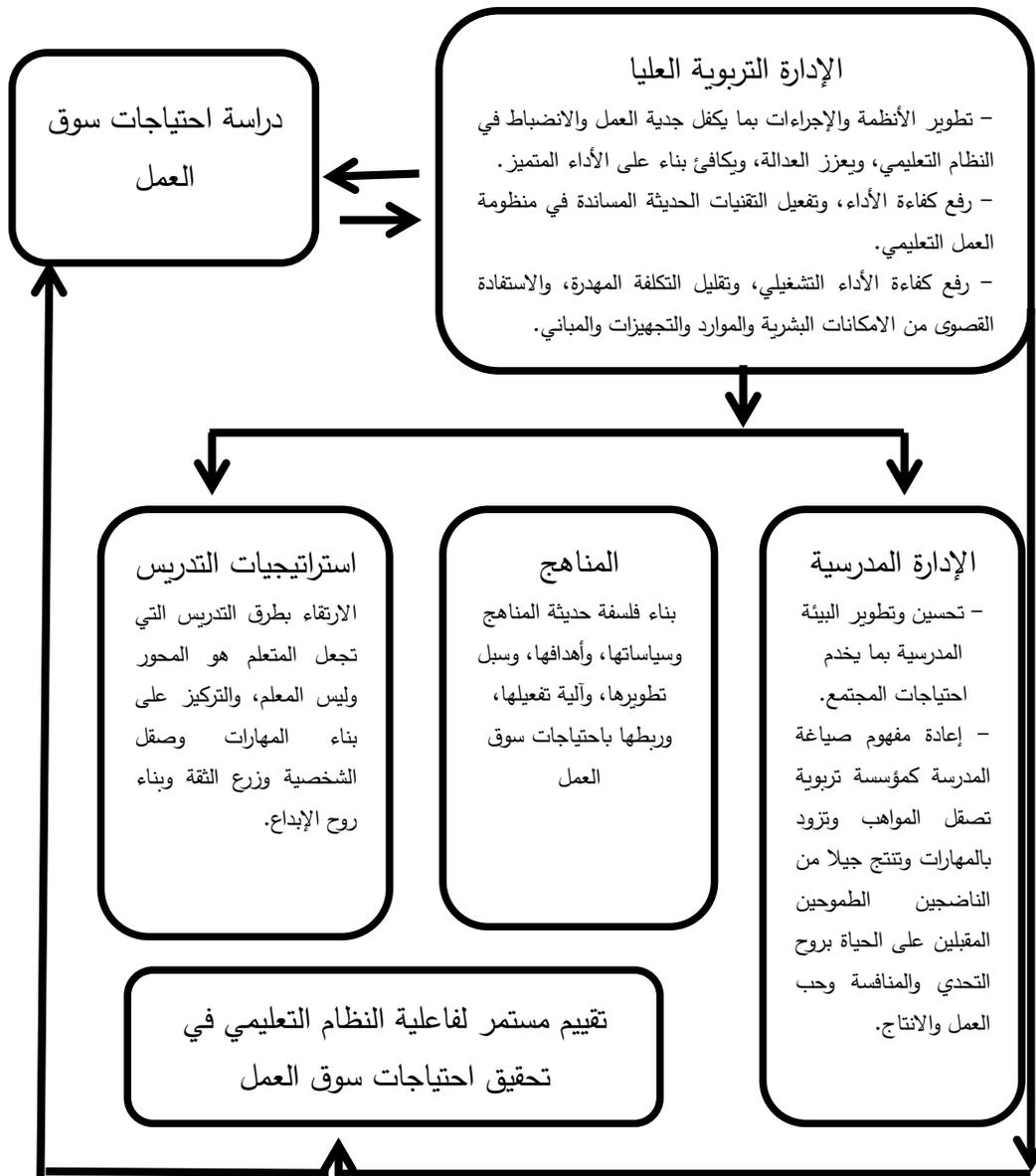
- تقديم توصيات مستمدة من واقع مخرجات التعليم لتحسين فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

ثالثاً: عناصر المقترح التربوي:

من خلال استقراء مقترحات المعلمين التربوية لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، يمكن تحديد أهم المتطلبات السياسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 كما يأتي:

- تحسين وتطوير البيئة المدرسية بما يخدم احتياجات المجتمع.
- تطوير الأنظمة والإجراءات بما يكفل جدية العمل والانضباط في النظام التعليمي، ويعزز العدالة، ويكافئ بناء على الأداء المتميز.

- رفع كفاءة الأداء، وتفعيل التقنيات الحديثة المساندة في منظومة العمل التعليمي.
 - بناء فلسفة حديثة المناهج وسياساتها، وأهدافها، وسبل تطويرها، وآلية تفعيلها، وربطها باحتياجات سوق العمل.
 - الارتقاء بطرق التدريس التي تجعل المتعلم هو المحور وليس المعلم، والتركيز على بناء المهارات وصل الشخصية وزرع الثقة وبناء روح الإبداع.
 - إعادة مفهوم صياغة المدرسة كمؤسسة تربوية تصقل المواهب وتزود بالمهارات وتنتج جيلا من الناضجين الطموحين المقبلين على الحياة بروح التحدي والمنافسة وحب العمل والإنتاج.
 - رفع كفاءة الأداء التشغيلي، وتقليل التكلفة المهدرة، والاستفادة القصوى من الامكانيات البشرية والموارد والتجهيزات والمباني.
- وفي ضوء عناصر المقترح التربوي الذي قدمه معلمي المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، يمكن بناء تصور للمقترح التربوي كما يأتي:



رابعاً: متطلبات تطبيق المقترح التربوي:

- توفر قيادة تربوية على مستوى الجامعات وكليات التربية والمدارس تتطلع للريادة العالمية وتسعى لتحسين مخرجاتها من الطلبة المبدعين القادرين على التكيف مع متطلبات الثورة التكنولوجية.
- بناء ثقافة شاملة في جميع المؤسسات تشتمل على منظومة متكاملة من القيم المشتركة لتهيئة المجتمع السعودي للتكيف مع نمط الحياة المستقبلي للمملكة العربية السعودية كقوة صناعية وتجارية وسياسية.
- بناء قاعدة بيانات متكاملة حول احتياجات سوق العمل الحالية، وتوقع الاحتياجات المستقبلية.
- العمل على توفير إمكانات تكنولوجية، ووسائل تعليمية في المدارس والجامعات تدعم تنمية المهارات اليدوية والحرفية بما يلبي احتياجات سوق العمل المستقبلي.
- الاهتمام بالموارد البشرية، والعمل على توفير قادة واداريين يمتلكون مهارات الاتصال والتواصل، والنظرة المستقبلية لشخصية المواطن السعودي.
- توفير الدعم المالي الكافي لتحديث النظام التعليمي، وإكسابه المرونة في الاستجابة لمتطلبات العصر المتغيرة.
- إعطاء المؤسسات التربوية الاستقلالية الإدارية والأكاديمية التي تحقق المرونة الإدارية، وتعزز الاستجابة لحاجات المجتمع المحلي المحيط بها.
- تعزيز ممارسات صافية تعزز دور المتعلم، وتبني مهارات التفكير النقدي، والإبداع والابتكار.
- بناء برامج وإعادة تصميم المناهج في ضوء احتياجات سوق العمل.

خامساً: مبادئ المقترح التربوي:

- التنافسية بين المؤسسات الصناعية لتوسيع أفق رؤاهم وتوجيههم نحو استغلال الطاقات الشابة ورعايتها في المراحل الدراسية المبكرة، واستقطاب الخريجين المتميزين.
- التبادلية: بين النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، فكل منهما يدرس ويحلل متطلبات ومخرجات الآخر، ويبني في ضوء المتطلبات والمخرجات خططه التنموية ضمن رؤية المملكة 2030.
- التشاركية بين النظام التعليمي ومؤسسات المملكة المختلفة، فالمقترح التربوي يتطلب تشارك جميع مؤسسات المملكة لتحقيق رؤية المملكة 2030.
- المعيارية: يقوم المقترح التربوي لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية لزيادة فاعلية دور التعليم في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على استمرار مراجعة وتقييم تحقق المعايير ومؤشرات الأداء الخاصة برؤية المملكة 2030.

التوصيات:

- في ضوء نتائج هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية:
- وضع مؤشرات واقعية لسير التعليم نحو تلبية المتطلبات الأساسية المستقبلية في تحقيق التنمية وتلبية حاجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030.
- تحديد معايير دقيقة ومعلنة للمساءلة في النظام التعليمي لضمان اتجاهه نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.
- إعادة بناء فلسفة المناهج وسياساتها، وأهدافها، وسبل تطويرها، وآلية تفعيلها، وربطها باحتياجات سوق العمل.
- الارتقاء بطرق التدريس التي تجعل المتعلم هو المحور وليس المعلم، والتركيز على بناء المهارات وصلل الشخصية وزرع الثقة وبناء روح الإبداع.
- بناء بيئة مدرسية محفزة، وجاذبة ومرغبة للتعلم، مرتبطة بواقع حياة المجتمع السعودي.
- بناء مدارس مهنية تؤهل الطلبة لاحتياجات سوق العمل، وتربط دراستهم الأساسية بالتخصصات الجامعية.
- إعادة مفهوم صياغة المدرسة كمؤسسة تربوية تصقل المواهب وتزود الطلبة بالمهارات، وتنتج جيلاً من الناضجين الطموحين المقبلين على الحياة بروح التحدي والمنافسة وحب العمل والإنتاج.
- التأكيد على الانضباط في النظام التعليمي، والجدية في الممارسة التعليمية، وتفعيل الأنشطة وحضور الملتقيات والفعاليات.
- إعادة هيكلة قطاع التعليم، وصياغة حديثة لمنظومة الأنظمة والتعليمات والقواعد التنفيذية بما يتناسب مع روح العصر

والنظورات المتسارعة في النظم التربوية.

- رفع فاعلية التطوير والتدريب المهني بشكل مستمر.

المصادر والمراجع

- آل سعود، محمد بن سلمان (2016) رؤية المملكة 2030 أنظر في: <http://vision2030.gov.sa/ar/download/file/fid/353>، تم الاسترجاع في 2017/10/6.
- التويجري، أحمد والمحميد (2017) تصور مقترح لمخرجات برامج إعداد المعلم في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (2030). مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم، بريدة، 11-12 يناير 2017.
- جهني، خالد وأبو الفضل، مجاهد (2017). تصور مقترح قائم على التعلم مدى الحياة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل لتحقيق أهداف رؤية 2030. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم، بريدة، 11-12 يناير 2017.
- الحسيني، سليمان (2016). رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 9-11 فبراير 2016.
- الزكي، أحمد (2017). تسويق الخدمات الجامعية: ضرورة ملحة لتعزيز الموارد المالية للجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم، بريدة، 11-12 يناير 2017.
- صانع، عبدالرحمن أحمد (2003). التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: رؤية مستقبلية للعام (2030). دراسة مقدمة للقاء السنوي الحادي عشر للجمعية العربية السعودية للعلوم التربوية والنفسية المنعقد في جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، الرياض 2003/4/30/29.
- العنبي، منير (2016) تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل. قسم كلية التربية جامعة الملك سعود. على الرابط " [www.higheducation.idsc.gov.eg/backend/upload/Saudi%20\(in%20Arabic\).doc](http://www.higheducation.idsc.gov.eg/backend/upload/Saudi%20(in%20Arabic).doc) تم الاسترجاع بتاريخ 2017/11/12.
- العقيل، إبراهيم (2007) التهيئة لسوق العمل. مركز رياض نجد للإشراف التربوي. الرياض.
- المخلافي، عبد الملك (2017). التعليم الحكومي لريادة الأعمال ودوره في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030- دراسة استطلاعية على الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، جامعة القصيم، بريدة، 11-12 يناير 2017.
- الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض (2007). أثر البطالة في البناء الاجتماعي، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية. الرياض، السعودية.
- وزارة الخارجية والتخطيط في فلسطين (2012). الخريجون وسوق العمل، متوفر على الرابط الآتي: http://www.mop.ps/ar/upload_file/2984576857463748.pdf تم الاسترجاع بتاريخ 2017/11/7.
- Marriam, S. (2007). Qualitative Research- A Guide to Design and Implementation. John Wiley & Sons, Inc San Francisco, USA.
- Schram, T. (2006). Conceptualizing and Proposing Qualitative Research. Upper Saddle Rvier, N.J.: Pearson Merrill Prentice Hall.
- Stanciu, S. & Banciu, V. (2012). Quality of higher education in Romania: are graduates prepared for the labor market? Procedia-Social and Behavioral Sciences, 69, 821-827.

Educational Proposal to Achieve the Basic Requirements for the Future to Increase the Effectiveness of the Role of Education in Achieving Development and Meet the Needs of the Labor Market in Accordance with the Vision of Saudi Arabia 2030

*Nayef Lafi Al-Mutairi, Mohammed Abod Altrahsheh**

ABSTRACT

This study aimed to discover the reality of the effectiveness of education in achieving development and meet the needs of the labor market and to build an educational proposal to achieve the basic requirement for increasing the effectiveness of the role of education in achieving development and meeting the needs of the labor market according to the vision of Saudi Arabia 2030. The study adopted the qualitative approach using Focus Group to collect data from (120) teachers. The study concluded that the reality of education in Saudi Arabia does not achieve development and meet the needs of the labor market. The study also built an educational proposal to achieve the basic requirement for increasing the effectiveness of the role of education in achieving development and meeting the needs of the labor market according to the vision of Saudi Arabia 2030 based on the proposals of the teachers. The study recommended the development of realistic indicators of the progress of education towards meeting the basic requirements of the future in achieving development and meeting the needs of the labor market according to the vision of the Kingdom 2030, and the establishment of accurate standards of accountability in the educational system.

Keywords: Educational Proposal, Basic Requirement for the Future, Development, Meeting the Needs of the labor Market, Vision of Saudi Arabia 2030.

* Al- Kuwait; and Al al-Bayt University, Jordan. Received on 3/12/2018 and Accepted for Publication on 20/1/2019.